

«الحراك العربي» والفتوحات الفكرية الجديدة في علم السياسة

د. فتحي بولعراس

(أستاذ محاضر- جامعة بومرداس - الجزائر)

مقدمة

يسود اعتقاد في أوساط علماء السياسة أن هذا الحقل المعرفي يعاني من أزمة حادة؛ فقد توقفت الفتوح الفكرية في الكثير من ميادينه منذ زمن؛ خصوصاً في مجال الدراسات المنطقية وتحديداً دراسات العالم الثالث والوطن العربي. لكن هذا لا يعني بالضرورة، حسب الأستاذ مصطفى كامل السيد، أن الفتوح التي حدثت في الماضي فيها الكفاية، وإنما لأنه قد ثبت بالدليل قُصور النظريات الكبرى في علم السياسة عن تفسير التحولات السياسية في المجتمعات النامية عموماً وفي المنطقة العربية خصوصاً. ولأن علماء السياسة، أيضاً، عجزوا عن بناء نظريات كبرى في علم السياسة بإمكانها تقديم تفسير مُقنع للظواهر الاجتماعية والسياسية في هذه الفضاءات الجغرافية. فالنظريات والمفاهيم والأطر الفكرية التي ظهرت في الستينيات من القرن المنقضي باتت غير قادرة على تقديم قراءة مُقنعة لما يجري في دول الجنوب، دون أن يظهر بديل نظري بإمكانه تفسير الظواهر في هذه الفضاءات الجغرافية. [1]

بيد أن التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية منذ 2011 تُمثّل بحق فرصة ذهبية لتطوير أجندة البحث في إطار علم السياسة؛ باعتبارها فتوحاً جديدة في هذا الحقل المعرفي؛ حيث تفتّح باب البحث على مصراعيه لدراسة العديد من القضايا الجديدة التي أثارها "الحراك العربي" في الوطن العربي (تونس، مصر، ليبيا، اليمن والمغرب).

وتأسيساً على ذلك يمكن أن نطرح التساؤلات التالية :

- ما هو تأثير التحولات السياسية في المنطقة العربية في أجندة البحث في علم السياسة؟

- ما هي الفُرص الجديدة التي أتاحتها "الحراك العربي" بالنسبة للبحث في علم السياسة؟ وهل يمكن الحديث عن فُتوح فكرية جديدة في ميادين علم السياسة وفي مجال دراسات العالم الثالث والوطن العربي تحديداً؟

- ما هي التساؤلات البحثية التي يمكن اعتبارها مُستعجلة أو ملائمة؟ وكيف يمكن أن تكون هذه الأسئلة نقطة انطلاق لبحث علمي رصين؟ وإلى أي مدى يمكن أن تثير نقاشات واسعة في علم السياسة بشأن الظواهر السياسية التي أفرزها الحراك العربي؟

أولاً: طبيعة العلاقة بين الحراك السلمي والأنظمة التسلطية

إن متابعة ورصد التحولات السياسية في المنطقة العربية تكشف عن قضايا جديدة جديرة بالبحث في إطار علم السياسة؛ فقد بات بالإمكان إجراء مقارنات بين دول "الحراك العربي" في القضايا التالية: فعالية التجنيد اللاعنفي أو التعبئة السلمية للجماهير لمقارعة الأنظمة التسلطية، طبيعة العلاقة بين القمع والتجنيد، الدور النسبي للانفعال في مواجهة العقلانية في تفسير تجنيد المتظاهرين.

وفي هذا الإطار، تم رصد العديد من حالات «التجنيد اللاعنفي» منذ 2011، تحت شعار الإصلاح أو/ وتغيير النظام؛ ولأول مرة تدرك الشعوب في دول "الحراك العربي" جدوى وأهمية التحرك سلمياً للمطالبة بالإصلاح السياسي أو التغيير؛ مع الحرص على عدم الانجرار إلى العنف السياسي؛ على اعتبار أن اللجوء إلى العنف يمكن أن تستغله الأنظمة السياسية لإجهاض أي حراك شعبي وهو ما أدركته شعوب دول "الربيع العربي".

ووفقاً لهذا المنطق، فقد كشفت الأحداث المتتالية في المنطقة العربية منذ ذلك التاريخ أنّ بعض حالات «التعبئة السلمية» ذات فعالية وآتت أكلها. بينما في بلدان

أخرى كانت النتائج مختلفة تماماً؛ بالرغم من أن الدول شهدت نفس الحراك السياسي. وهو ما أثار التساؤلات التالية: كيف يمكن تفسير التغيّر في فعالية التجنيد من بلد إلى آخر؟ هل هو نتيجة لطبيعة التجنيد أم لطبيعة النظام السياسي؟ أم أن ذلك مردّه توقيت التجنيد الذي كان مناسباً في بلد ولم يكن كذلك في بلد آخر؟^[2]

القضية الثانية التي أفرزها الحراك العربي هي «العلاقة بين القمع والتجنيد»؛ فقد أثار أسلوب تعامل دول "الربيع العربي" مع الحراك الاجتماعي والسياسي سجالاتاً واسعة بين الباحثين في علم السياسة حول الأساليب التي تتبناها الأنظمة السياسية العربية لمواجهة الاحتجاجات. وفي هذا الشأن، هناك من يرى أن العلاقة بين أساليب القمع التي تنتهجها النظم التسلطية والتجنيد السياسي ليست بالضرورة خطية. فقد لاحظ الدارسون أنّ القمع الشديد المُسلّط من قبل بعض الأنظمة السياسية أدى إلى إخماد المظاهرات والقضاء عليها. بينما في حالات أخرى كانت النتيجة عكسية.^[3]

ففي تونس على سبيل المثال، ضاعف الناشطون في مجال حقوق الإنسان، منذ 2010، من جهودهم للمطالبة بالإصلاح وبمزيد من الحريات؛ مستغلين الفضاء الافتراضي للترويج لأفكارهم ولحشد مزيد من الأتباع من بين الناقلين على سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد.

وقد انطلقت شرارة الثورة التونسية حين أقدمت السلطات التونسية على غلق الجامعة الحرة في تونس؛ وهو ما أثار غضب الطلاب من خريجي الجامعات؛ حيث طالبوا بمنصب شُغل وباحترام حقوق الإنسان. ثم جاءت حادثة انتحار الشاب محمد البوعزيزي حرقاً احتجاجاً على مصادرة بضائعه من قبل الشرطة بمدينة سيدي بوزيد بتاريخ 17 كانون الأول/ ديسمبر 2011. كما اندلعت في نفس البلدة مظاهرات بتاريخ 19 كانون الأول/ ديسمبر احتجاجاً على غلاء الأسعار.^[4]

وابتداءً من تاريخ 24 كانون الأول/ ديسمبر وجد النظام التسلطي في تونس نفسه عاجزاً عن مواجهة الحركات الاحتجاجية التي انتشرت مثل النار في الهشيم؛ وتحولت الشعارات من مطالب اجتماعية إلى سياسية تطالب برحيل رموز النظام.^[5]

وفي مصر تمحورت الاحتجاجات وعمليات التعبئة والتجنيد السلمي حول الاعتصام والإضرابات للعمال غير المنضوين تحت لواء الاتحادات المهنية التابعة للحكومة أو الاتحادات المهنية الدائرة في فلك السلطة. وتشير بعض التقارير أن مصر شهدت في الفترة الممتدة ما بين 1998 و2004 أكثر من 1000 مسيرة وحركة احتجاجية؛ مع أكثر من 250 حركة احتجاجية في 2004؛ أي بزيادة قدرها 200 % . ويرى باحثون أن هذه الزيادة مردّها السياسات الاقتصادية القاسية لحكومة أحمد نظيف، دون توفير الحماية الاجتماعية اللازمة للفئات المحرومة. وقد استمرت وتيرة الاحتجاجات في التصاعد حتى بعد إجراء الانتخابات البرلمانية في 2005.^[6]

ومع اقتراب الانتخابات البرلمانية 2010 ازدادت وتيرة التعبئة السياسية؛ تلاها ارتفاع مُعدل الاحتجاجات للمتظاهرين المصريين؛ وهو ما فسره بعض الملاحظين بانضمام القواعد النضالية للأحزاب السياسية والشبكات السياسية غير الرسمية إلى ذلك الحراك.^[7]

والملفت للنظر فعلاً، أنه في حالات أخرى كانت النتيجة عكسية؛ حيث لم تُفلح الحلول الأمنية في ثني المتظاهرين أو القضاء على الحراك الشعبي. فقد أبان المتظاهرون عن إصرار عجيبٍ على المضي قدماً صوب تحقيق مطالبهم التي تتراوح ما بين الإصلاح السياسي أو/وتغيير النظام السياسي بطريقة سلمية.

أما في اليمن فقد استلهم الثوار حراكهم من الثورة التونسية؛ حيث اتبعت المعارضة اليمنية تكتيكاً تعبويّاً لا عنفياً ناجعاً بالنظر إلى الطبيعة التسلطية لنظام الرئيس علي عبد الله صالح. فقد انطلقت الانتفاضة اليمنية مع نهاية كانون الثاني/يناير 2011 من جامعة صنعاء احتفالاً بمغادرة الرئيس بن علي البلاد. وسرعان ما تطور الحراك في هذا البلد ليأخذ شكل مظاهرات حاشدة واعتصامات في الساحات والميادين العامة في كبرى المدن اليمنية. وقد شاركت مختلف فئات الشعب اليمني (طلبة، شيعة، حوثيون، سنة، اشتراكيون)، وتولت قيادة حركة الإصلاح تأطير المظاهرات. بيد أن رد

النظام اليمني كان قاسياً جداً؛ فقد تصدت قوات الأمن اليمنية بقسوة للمتظاهرين السلميين مما أدى إلى سقوط عشرات الضحايا. وبالرغم من ذلك، فقد انتشرت حركة الاحتجاجات في كامل البلاد. [8] وقد تمثل حصاد الثورة اليمنية في 2000 قتيل، منهم 143 طفل وثلاثة صحافيين، وأكثر من 25000 جريح.^[9]

أما الحالة الثالثة المتمثلة في « الدور النسبي للانفعال في مواجهة العقلانية في تفسير تجنيد المتظاهرين »؛ فيمكن القول إن العلاقة بين الأساليب التي تتبعها الأنظمة السياسية في دول "الحراك العربي" في مواجهة المتظاهرين الناقمين على سياستها والمطالبين بالإصلاح السياسي و/أو بتغيير النظام؛ ليست بالضرورة خطية. فقد تبين أنه كلما كان المتظاهرون "حسابيون- عقلانيون"، كلما أدى القمع الشديد للحراك السلمي إلى تراجع وتيرة الاحتجاجات طلباً للسلامة. وعلى اعتبار أن البطش وإفراط النظام السياسي في استخدام القوة يؤدي بلاشك إلى ارتفاع ثمن المشاركة في هذه الاحتجاجات (ارتفاع عدد المصابين من جرحى وقتلى).^[10]

وكلما استجاب المتظاهرون لمحفزات عاطفية أو أيديولوجية كلما أدى القمع الشديد إلى زيادة عدد المتظاهرين على اعتبار أن القمع والإفراط في استخدام القوة يؤديان إلى خلق حالة من التضامن بين المتظاهرين وباقي فئات الشعب؛ ومن ثم يزداد الشعور الشعبي بأن النظام أفرط في استخدام القوة ضد المتظاهرين السلميين؛ مما يؤدي إلى خلق حالة غير مسبوقه من التضامن.^[11]

وخلافاً للطرح القائل بوجود علاقة وطيدة بين القمع والتجنيد؛ انطلاقاً من الفرضية التي مؤداها بأنه كلما بَطَّشت الأجهزة الأمنية بالمتظاهرين، كلما أدى ذلك إلى انخفاض مستوى التجنيد؛ تبدو الحالة السورية استثناءً يُفند صحة هذه الفرضية. فقد فشل النظام السوري في القضاء على المظاهرات السلمية في بلاد الشام. بل إن بطش النظام بالمتظاهرين السلميين أدى إلى نتيجة عكسية تمثلت في عسكرة الثورة.^[12]

ثانياً: "الحراك العربي" وفرص البحث الجديدة في السياسات المقارنة

لقد أتاح "الربيع العربي" خمسة فرص منهجية جديدة للبحث في علم السياسة بفضل توفر معطيات وبيانات جديدة لم تتوفر قبل 2011؛ بالإضافة إلى قضايا قابلة للاختبار الأمبريقي والمسح الاجتماعي؛ إلى جانب عشرة قضايا أخرى قديمة - جديدة.^[13]

ويُعتبر التغيير^[14] السياسي الذي شمل (تونس، مصر، ليبيا، اليمن) أول هذه الفرص المنهجية؛ بعد أن يئس الباحثون العرب والعجم من إمكانية حدوثه في البلاد العربية؛ لدرجة أنهم أطلقوا عليها وصف "الاستثناء العربي" في مجال الديمقراطية^[15]. بل إن هناك من أمعن في التشاؤم ورأى بأنه حتى إذا حصل تغيير سياسي في هذه المنطقة فسيبقى محصوراً على مستوى الخطاب الرسمي والشعارات فقط دون أن يشمل آليات عمل النظام السياسي. وقد لاحظ العديد من الدارسين، وفقاً لهذا المنطق، أن الأنظمة السياسية العربية تتبنى الإصلاحات السياسية والاقتصادية لاعتبارات تكتيكية بحتة ذات صلة بالبيئتين الداخلية والخارجية^[16]. بعبارة أخرى، تتبنى النظم العربية التحرير السياسي والاقتصادي في إطار استراتيجيات البقاء على حد تعبير الباحث الأمريكي دانييل برومبج^[17].

أما الفرصة المنهجية الثانية التي أتاحتها التحولات السياسية في المنطقة العربية فتتمثل في استطلاع الرأي العام؛ فقد بات بالإمكان إجراء استطلاعات للرأي العام ذات مصداقية في الدول العربية التي لم تكن نعرف عنها شيئاً من قبل؛ نتيجة القيود السياسية والاجتماعية المفروضة من قبل الأنظمة السياسية في تلك البلدان^[18]. وبالرغم من التطور الذي عرفته استطلاعات الرأي خصوصاً في المجال التقني، إلا أن هناك الكثير من استطلاعات الرأي العام أجريت بطريقة رديئة؛ نتيجة جُملة من العوائق المنهجية^[19].

وتأسيساً على ذلك، يمكن القول إن نجاح عملية استطلاع الرأي العام مرهونة بوجود منهجية رصينة يجب توظيفها بحرفية للوصول إلى قياسات دقيقة لظاهرة

معقدة كالظاهرة السياسية. وثانيها اعتبارات أخلاقية يجب التقيّد بها للحفاظ على خصوصية المواطنين لحمايتهم من أي ضرر قد يلحق بهم نتيجة إبداء آراء قد تكون مخالفة للسياق العام خصوصاً في الأنظمة المغلقة^[20].

ويُعتبر السلوك الانتخابي ثالث فرصة منهجية أتاحتها ما يسمى بـ"الربيع العربي"؛ فقد أجرت بلدان الحراك العربي انتخابات أقل ما يُقال عنها إنها حُرّة نزيهة وديمقراطية، حيث لاحظنا أن سلوك الناخبين يختلف تماماً عن مثيله في الانتخابات السابقة في ظل الأنظمة البائدة. [21] فالانتخابات في الدول العربية تفتقر إلى النزاهة والشفافية؛ كما أن نتائجها محسومة سلفاً لمرشح السلطة. وهو ما جعل المواطن العربي في أكثر من قُطر يعزف عن السياسة ويهجرها، ويفقد الثقة في الخطاب الرسمي.

من ناحية أخرى، أثار السلوك الانتخابي في مصر التساؤل التالي : لماذا يُصوت الناخبون في ظل نظام مُغلق؟. ففي الوقت الذي ينتخب فيه ناخبون على قاعدة أيديولوجية، يتلقى ناخبون آخرون مقابلاً مادياً نظير تصويتهم لصالح هذا المرشح أو ذاك؛ وهو السلوك الذي كان مُتفشياً بكثرة أيام الرئيس مبارك.^[22]

أما الفرصة المنهجية الرابعة التي برزت في ظل "الحراك العربي" فتتمثل في دور وسائل التواصل الاجتماعي في تحقيق الاتصال ما بين الأشخاص والجماعات؛ فقد تبيّن أهمية النتائج السياسية التي تم تحقيقها. كما كشف الإعلام الجديد عن كم هائل من البيانات حول التنظيم الاجتماعي في بلدان الربيع العربي (تونس، مصر واليمن) يمكن أن تكون منطلقاً لإجراء أبحاث ودراسات تثير أجندة البحث في علم السياسة.^[23]

كما كشفت التحولات السياسية في الدول العربية عن ظاهرة انتشار المعلومات وأهمية الدور الذي لعبته في تفعيل الحراك السياسي في إطار الإعلام التقليدي أو الإعلام الجديد (فايسبوك، تويتر،... الخ)؛ وهو ما أثار التساؤلات التالية : كيف تُساعد المعلومات على التنسيق، التأطير بين مختلف الجماعات الناشطة؟.^[24]

وسيتعين على الباحثين في العلوم السياسية الإجابة على السؤال التالي: إلى أي مدى كان استخدام الناشطين المصريين لـ"الفايسبوك"، "تويتر"، "اليوتيوب" و"المدونات" فعالاً في تنظيم والحشد والتعبئة السياسية التي مهدت لثورة 25 يناير 2011؟ وسيكون من المفيد للبحث العلمي تفسير دور خصائص الإعلام الجديد في جذب الناشطين قبيل الثورتين التونسية والمصرية؛ بالإضافة إلى التركيز على دور الأنترنت في التحولات السياسية والاجتماعية في البلاد العربية.^[25]

ففي تونس أبدع الناشطون في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للترويج لأفكارهم السياسية عبر الفايسبوك، تويتر واليوتيوب للضغط على الحكومة؛ من خلال نشر مقاطع فيديو في الشبكة العنكبوتية تُظهر السلوك الاستهلاكي لزوجة الرئيس التونسي المخلوع؛ في وقت يعيش فيه السواد الأعظم من الشعب تحت خط الفقر. كما نشر المدونون معلومات تفضح وتكشف الفساد المستشري في أوساط النخب الحاكمة في كل من تونس ومصر: بالإضافة إلى انتهاكات حقوق الإنسان والتعذيب.^[26]

لقد استطاع الناشطون ودعاة الديمقراطية، بفضل الإعلام الجديد، خلق تضامن عابر للحدود مع نظرائهم في دول المغرب العربي؛ فقد تم رصد أكثر من 2200 تغريدة انطلاقةً من الجزائر، البحرين، مصر، المغرب واليمن في أعقاب مغادرة الرئيس التونسي المخلوع البلاد. أما عدد التغريدات التي تم إطلاقها في أعقاب تنحي الرئيس حسني مبارك تنحيه عن الحكم؛ فقد بلغ 230 ألف تغريدة في اليوم بعد أن كانت 2300 تغريدة في اليوم. وبتاريخ 11 شباط/فبراير 2011 تم رصد 250 ألف تغريدة من خارج مصر تعليقاً على تنحي الرئيس مبارك. وخلال الأيام التي تلت تنحي مبارك تم رصد تغريدات على تويتر بمعدل 3400 تغريدة في اليوم من دول الجوار تعليقاً على الوضع السياسي في مصر.^[27]

من ناحية أخرى، لفت الربيع العربي الأنظار إلى ظاهرة المجتمع المدني^[28]؛ والدور الذي لعبه في إسقاط رؤوس بعض الأنظمة في المنطقة العربية؛ الأمر الذي من شأنه أن يفتح مجال البحث أمام المُختصين في السياسات المقارنة؛ فقد منح المجتمع المدني

لِلناشطين السياسيين مزيداً من هامش المناورة للتحرك وممارسة نشاطاتهم السياسية في المدن الكبرى كالقاهرة وتونس العاصمة؛ الأمر الذي اعتبره بعض الدارسين مؤشراً على مستوى التطور الذي بلغته جمعيات المجتمع المدني^[29]. بيد أن هذا لا يعني بالضرورة أن النتائج هي نفسها في كل دول "الربيع العربي"؛ وهو ما يمكن تفسيره بالاختلاف في طبيعة الأنظمة السياسية العربية وباختلاف البيئة في كل دولة عن مثيلاتها من الدول الأخرى. كما ستكون هذه الفرصة المنهجية مناسبة للباحثين للإجابة عن التساؤل التالي: إلى أي مدى يمكن الحديث عن وجود مجتمع مدني في الوطن العربي؟ وهل هناك علاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني؟^[30]

أما على صعيد العلاقات الدولية فقد أحدث "الربيع العربي" تغييرات جوهرية في العلاقات ما بين دول منطقة الشرق الأوسط؛ حيث تخضع هذه العلاقات حالياً لمراجعة شاملة. وهو ما أثار التساؤلات التالية: كيف أرغمت تركيا على تغيير علاقاتها الدولية في مواجهة الانتفاضات الشعبية في كل من ليبيا وسوريا؟ كيف أدى التغيير في الدينامية بين السعودية وإيران إلى إثارة الحراك في البحرين؟ لماذا أيدت الدول الغربية "الربيع العربي" في بعض الحالات، ورفضت دعمه في حالات أخرى؟

أضف إلى ذلك، أن "الربيع العربي" فتح باب البحث السياسي المقارن على مصراعيه لدراسة تأثير التحولات السياسية في المنطقة العربية في العلاقات الدولية لمنطقة الشرق الأوسط؛ لا سيما في ضوء الطرح القائل بأهمية دور العامل الخارجي في الحراك العربي.^[31] ومما لا شك فيه، حسب البعض، أن فهم العلاقات الدولية للشرق الأوسط يتطلب فهم العلاقات العربية - العربية؛ على اعتبار أن أغلب العلاقات الدولية في المنطقة هي علاقات ما بين دول عربية. ومن ثم سيكون أمام الباحثين فرصة ثمينة لتسليط الضوء على قضايا مثل معضلات الأمن، التحالفات وموازين القوى. فضلاً عن ذلك، تتطلب المعرفة الكاملة بديناميات المنطقة تدعيم الروابط بين السياسات المقارنة والعلاقات الدولية؛ من خلال التركيز على كيفية استفادة كل حقل معرفي من الآخر فيما يتعلق بتحليل التحولات السياسية في المنطقة العربية.^[32]

وعلى صعيد العلاقات المدنية - العسكرية يمكن القول إن هذا الموضوع لم يُحظ بالاهتمام اللازم من قبل الباحثين. وهو ما يُحتم على الباحث السياسي تسليط الضوء على القرارات العسكرية التي لعبت دوراً حاسماً في الحراك العربي أو ما يسمى بالثورات المضادة. وفي هذا الإطار، لا يمكن أن نُنكر الدور الذي لعبته الجيوش في العربي (تونس، مصر، ليبيا، اليمن وسوريا)؛ حيث تباينت ردود أفعالها تجاه الحراك الشعبي. وفي هذا الشأن، كشفت الشواهد الميدانية عن تباين في ردود أفعالها وهو ما فسره البعض بدرجة المؤسساتية للقوات المسلحة وعلاقتها بالمجتمع المدني.^[33]

من ناحية أخرى، كشف "الربيع العربي" عن الدور الذي لعبته المنظمات الدولية تجاه الأحداث التي شهدتها المنطقة منذ 2011. وفي هذا السياق، فقد لاحظ العديد من الباحثين تباين ردود أفعال مجلس التعاون الخليجي إزاء الحراك السياسي في المنطقة. فموقف المجلس من الحراك الشعبي في الخليج العربي اتسم بسياسة التهدئة من خلال زيادة مرتبات الموظفين، وتبني حزمة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية المحدودة. أما خارج منطقة الخليج فقد لاحظ الدارسون أن دول مجلس التعاون الخليجي قد تبنت تطلعات شعوب الربيع العربي في كل من ليبيا وسوريا؛ بينما وقفت في أخرى مساندة لنظمها. وبالتالي فسيكون موقف مجلس التعاون الخليجي من الربيع العربي موضوعاً جديراً بالدراسة عبر التركيز على جدلية الداخل والخارج، وجدلية العلاقة بين الجمهوريات الأوتوقراطية والملكيات، وبروز الصراعات الطائفية في المجتمعات المنقسمة؛ وانعكاسات كل ذلك على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.^[34]

ثالثاً: "الحراك العربي" ونظرية "الدولة الربعية"

أثارت التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية في 2011 سجلاً واسعاً حول قضايا الاقتصاد السياسي وتحديد مسألة "الدولة الربعية" أو "نقمة الموارد" وتأثيرهما في الانتقال الديمقراطي^[35]. والسؤال الجوهرى الذي ما زال يبحث له عن

جواب منذ 2011؛ هو: لماذا تأثرت الجمهوريات الأوتوقراطية (غير الريفية) بالاحتجاجات التي أطاحت ببعض رؤوس الأنظمة (تونس، مصر واليمن)؛ ووجدت صعوبات جمّة في مواجهة الاحتجاجات الداخلية. فالنظام السوري، مثلاً، لم يستطع القضاء على المظاهرات المطالبة بالتغيير، ولا منعها من أن تجنح إلى العنف المسلح، بينما استطاعت الأنظمة الريفية الصمود في وجه "الربيع العربي" بفضل الربيع البترولي!^[36]

وفي هذا الإطار، يبرز دور مُتغيّر الربيع البترولي في الوقاية من الاضطرابات الداخلية واحتواء كل محاولات زعزعة استقرار هذه الأنظمة^[37]. فبفضل الربيع البترولي والدعم الخارجي استطاعت الأنظمة الملكية تفادي "الربيع العربي"، بالرغم من أن البعض منها كالمملكة السعودية وسلطنة عمان قد شهدتا بعض الاحتجاجات؛ لكن سرعان ما تم احتواءها بفضل سياسة التهدئة.^[38]

إذن، ووفقاً لهذا المنطق، فإن خصوصية الأنظمة السياسية في منطقة الخليج العربي لا تكمن في نمط نظام الحكم (ملكي)؛ بل بما تزخر به من ثروات طبيعية وموقع جيوسراتيجي؛ إلى جانب شبكة تحالفاتها الدولية. وبالتالي فإن بقاء واستمرار هذه الأنظمة مرهون بهاذين العاملين. ومن ثم يمكن أن نفترض بأن تجريد السعودية من النفط وعائداته؛ وحرمان الأردن من المساعدات الغربية؛ وعدم تدخل قوات درع الخليج في البحرين لاستعادة الأمن والاستقرار؛ ورفع فرنسا يدها عن المغرب؛ سيترتب عليه إضعاف النظام الإقليمي العربي في جزئه الشرقي!^[39]

بيد أن الحالة الليبية تبدوا استثناءً عن هذه القاعدة؛ فقد سقط نظام القذافي تحت ضربات المعارضة وبدعم عسكري من حلف النيتو؛ حيث لم تشفع له مليارات الدولارات من عائدات النفط. وتأسيساً على ذلك، يمكن القول إن الحالة الليبية تُثير تساؤلات حول احتمال وجود علاقة بين الثروة النفطية وبين استقرار النظام السياسي في منطقة الشرق الأوسط؛ ومن ثم فالحراك العربي، حسب اتجاه من الباحثين، يُتيح للباحثين في السياسات المقارنة فرصةً ثمينة لاختبار الفرضية التي مؤداها أن مُتغيّر

النفط يلعب دوراً في الاستقرار السياسي، وحجتهم في ذلك أنّ التحولات السياسية في المنطقة العربية قد بيّنت أن الأنظمة الربعية أكثر ميلاً للتسلط وأكثر استقراراً من الأنظمة غير الربعية. وفي هذه الحالة تثار بعض التساؤلات مثل: هل الربيع هو الذي يُولد التسلط؟ أم أن الحكومة التسلّطية هي التي تولد التبعيّة بالنسبة للموارد الطبيعية؟ لكن هناك العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية ولكنها في الوقت ذاته ذات تقاليد ديمقراطية عريقة (أستراليا، أفريقيا الجنوبية ما بعد الميز العنصري، كندا، الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى). كما أن التاريخ يُفند مثل هذا الادعاء (الربيع يُؤدّ التسلط) على اعتبار أن التسلط سابق على التبعية للمحروقات أو الربيع. فإيران على سبيل المثال كانت دولة متواضعة في مجال إنتاج البترول، حين وصل الشاه إلى السلطة العام 1941 ؛ ولم تتجاوز صادراتها من هذه المادة 1 % من عائدات الحكومة. وعليه لم ينتظر الشاه إلى غاية أن تصبح هذه الدولة تابعة للنفط ليكشف عن نزواته التسلّطية والاستبدادية . ونفس الشيء ينسحب على الجزائر التي ظهرت تبعيتها للمحروقات بعد عقد من تبنيها للتسلطية كمنهج للحكم.^[40]

لكن لو نظرنا إلى الموضوع من زاوية أخرى لتوصلنا إلى فرضية مفادها أن الربيع البترولي يحول دون أن تتحول الدول التي تعاني من تبعية للموارد إلى الديمقراطية. ومن ثم يثار السؤال التالي: هل يُعتبر الربيع البترولي في دول مجلس التعاون الخليجي - حيث دخل الفرد مرتفع- عقبة في طريق إقامة مؤسسات سياسية كتلك الموجودة في الغرب؟ وهل يُمكن القول إن الربيع البترولي يعتبر عائقاً أمام حدوث انتقال ديمقراطي في الدول العربية الربعية؟ إن الإجابة عن مثل هذه التساؤلات تقتضي الرجوع إلى التاريخ الذي يُبيّن لنا أن الديمقراطية في البلدان الاسكندنافية عريقة وسابقة عن أول صدمة بترولية. وإذا كان الميراث التاريخي لوحده لا يمكنه تبرير التسلط المعاصر؛ وبالتالي لا يمكن اعتبار التسلط نتيجة للثروات الطبيعية.^[41]

وإذا افترضنا، من ناحية أخرى، بأن الريع لا يُولد التسلّطية فهل يتعارض مع الديمقراطية؟ وبالرجوع إلى الخبرة التاريخية يتبيّن لنا أن اكتشاف البترول في بحر الشمال بالنرويج في 1962، لم يؤدي إلى سقوط الديمقراطية وظهور التسلّطية. وفي مقابل ذلك لم يترتب على استخراج الريع من مناجم الماس في بوتسوانا (نالت استقلالها العام 1966) إقامة ديمقراطية حقيقية في هذا البلد. وخلافاً لذلك؛ فنَدّت التجربة الديمقراطية في فنيزويلا القانون الذي مؤداه بأن الريع يُعزّز التسلّطية. إذ لم تمنع تبعية الحكومة لعائدات النفط من إقامة نظام ديمقراطي.^[42]

ثم هل هناك علاقة بين الريع ومشروعية النظام السياسي؟؛ على اعتبار أن توزيع فوائد الريع على المحكومين يسمح للدولة بزيادة منسوب الرضا الشعبي عنها. لكن الشواهد الميدانية لا تؤكد صحة مثل هذه الفرضية؛ فالنخب الحاكمة في الجزائر منذ 1962 استمدت شرعيتها من ثورة التحرير؛ وليس من الريع البترولي. أضف إلى ذلك، لم تؤدي مليارات الدولارات التي جنتها الدولة في العقود الأخيرة من عائدات النفط إلى تعزيز ثقة المحكومين في الحكام؛ بدليل بروز ظاهرة جديدة في السنوات الأخيرة لم تعرفها البلاد في الأعوام العجاف تمثلت في ارتفاع نسبة الامتناع عن التصويت في مختلف الانتخابات البرلمانية والمحلية وهو ما يؤشر إلى انخفاض منسوب مشروعية النظام السياسي.

والحديث عن الريع البترولي يقودنا إلى الحديث عن نظرية "الدولة الريعية" التي ظهرت في الثمانينيات من القرن المنقضي، واستخدمت على نطاق واسع لتفسير العجز الديمقراطي؛ أولتفسير التسلّط عن طريق الريع البترولي؛ والمعضلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول المصدرة للنفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط. مع محاولة الإجابة عن التساؤل التالي: لماذا أنتجت الثروات الطبيعية بالإضافة إلى التسلّط الإفلاس الاقتصادي والحروب الأهلية؟

بعبارة أخرى؛ قد تتحول الموارد الطبيعية إلى نقمة أو ما يُعرف بنظرية "نقمة الموارد"؛ على فرض أن "الدول البترولية" هي من بين الدول الأكثر تسلّطاً في العالم،

والأقل استقراراً من الناحية الاقتصادية، والأكثر عرضة للعنف السياسي. كما تتميز بوجود مؤسسات هشة وتحديداً في مجالي رفع الجباية والتمثيل السياسي؛ ومن ثم يذهب العديد من الدارسين إلى أن التنمية القائمة على الربح البترولي تساعد على نشر التسلطية، كما أن العائدات النفطية قد تُوجه نحو تعزيز قدرات الأجهزة الأمنية.^[43]

استنتاجات

نستنتج مما سبق أن التحولات السياسية التي تشهدها المنطقة العربية منذ 2011، قد فتحت آفاقاً واعدة بالنسبة لتطوير مأمورية البحث في العلوم السياسية؛ وهو ما قد يضع حداً للأزمة التي يعاني منها علم السياسة منذ عقود. وفي هذا السياق، يمكن القول إن الباحثين في هذا الحقل المعرفي قد استبشروا خيراً بإمكانية تطوير أو ابتكار أطر تحليلية ومقاربات جديدة في علم السياسة تأخذ في عين الاعتبار خصوصية دول الجنوب والبلاد العربية تحديداً.

ووفقاً لهذا المنطق، تُعتبر هذه التحولات فتوحات فكرية جديدة في علم السياسة، وفرصة سانحة للباحثين في هذا الحقل المعرفي لتركيز جهودهم على قضايا لم تكن معلومة لديهم من قبل مثل انكشاف الأنظمة الجمهورية وصمود الملكيات في وجه ديناميات التغيير، أو قضايا مثل الحركات الاجتماعية أو المجتمع المدني ودوره في التغيير السياسي؛ أو دور الـ Web 2.0 في التجنيد السياسي للمعارضين للأنظمة السياسية في المنطقة. بالإضافة إلى نظرية الدولة الريعية أو "نقمة الموارد" وتأثيرها في الانتقال الديمقراطي.

الهوامش :

[1] د. مصطفى كامل السيد (مُحرَّر)، التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي، أبحاث الندوة المصرية-الفرنسية المشتركة الأولى، القاهرة 18-15 يناير 1988 (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1989) ص 2.

[2] Eva Bellin, « Reasearch Opportunities Post Arab Spring : Mobilization and Contentious Politics », The Project on Middle East Political Science, POMEPS Breifeings 12, May 22, 2012.

[3] كانت مطالب المتظاهرين في بداية المظاهرات محصورة أصلاً في الإصلاح السياسي والاقتصادي وتوسيع هامش الحريات وترقية حقوق الإنسان وغير ما نصت عليه المواثيق الدولية: من بين هذه الدول يمكن أن نذكر الجزائر، البحرين والسعودية.

[4] Diane Lafforgue, « LATUNISIE POSTBENALI », in RETOUR SUR DES «RÉVEILS ARABES», OBSERVATOIRE DES MUTATIONS POLITIQUES DANS LE MONDE ARABE <http://www.iris-france.org/docs/kfm_docs/docs/obs-monde-arabe/2013-04-17-re-tour-sur-des-reveils-arabes.pdf>

Ibid., [5]

[6] بالرغم من القمع الذي مارسته قوات الأمن المركزي إلا أنّ الاحتجاجات والتعبئة لم تتوقف؛ فقد كشفت صحيفة " المصري اليوم" عن ارتفاع في عدد الحركات الاحتجاجية في العام 2006 قد بلغ 222 إضراباً، واعتصاماً، وقد تضاعف العدد ليصل إلى 580 في 2007 :

Marina Ottaway and Amr Hamzawy, "Protest Movements and Political Change in the Arab World," Carnegie Endowment For International Peace, Janaury 28, 2011

<http://carnegieendowment.org/files/OttawayHamzawy_Outlook_Jan11_ProtestMovements.pdf>

[7]Ibid.,

[8] Marc Massot, « LE CAS YEMENITE », in RETOUR SUR DES «RÉVEILS ARABES», OBSERVATOIRE DES MUTATIONS POLITIQUES DANS LE MONDE ARABE

<http://www.iris-france.org/docs/kfm_docs/docs/obs-monde-arabe/2013-04-17-re-tour-sur-des-reveils-arabes.pdf>

[9]Ibid.,

[10] يمكن القول إن هذه الفكرة تنطبق تماماً على المعارضة في الجزائر التي فشلت في تعبئة الجماهير لإحداث التغيير المنشود بسبب ثقل ارث ما يسمى بـ«العشرية الحمراء» فلا زالت صور الصدمات العنيفة بين مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ وقوات الأمن ماثلة في أذهان الجزائريين. فمجرد الدعوة إلى التظاهر السلمي باتت تثير حساسية ومخاوف الجزائريين من أن يؤدي التظاهر ضد النظام، حتى ولو كان سلمياً، إلى الانجرار إلى العنف والفوضى؛ Ibid.,

[11] أحسن مثال على المحفزات الأيديولوجية انضمام مزيد من المتظاهرين إلى المعتصمين في ميداني رابعة العدوية والنهضة في القاهرة بالرغم من عدم انتماءهم إلى «تحالف دعم الشرعية» المكوّن في أغلبيته من أحزاب إسلامية انطلاقاً من رفضهم للانقلاب العسكري وتأييداً للشرعية الدستورية؛ وأن الانتخابات هي أفضل الآليات للتغيير الديمقراطي. أما المحفزات العاطفية فقد لمسناها من خلال الدعوات التي أطلقها «تحالف دعم الشرعية» إلى المواطنين للنزول إلى الميدانين لدعم إخوانهم ضد أية محاولات لفض الاعتصامات.

[12] Ibid.,

[13] Quinn Mecham, «New methodological opportunities for political science research», The Project on Middle East Political Science, POMEPS Briefings 12, May 1, 2012, p. 39.

<http://www.ssrc.org/publications/docs/POMEPS_Conf12_Book_Web.pdf>

[14] وبخصوص تحديد مفهوم "التغيير" لاحظ هولستي أن المنظرين في حقل العلاقات الدولية والعلوم السياسية عموماً لا يكلفون أنفسهم إلا نادراً عناء تقديم توضيح حول ماذا يقصدون بمصطلح "التغيير"؛ وهو ما يعني عدم وجود اتفاق بين الدارسين حول هذه الظاهرة. كما أن أنماط التغيير غير واضحة في أذهانهم؛ انظر حول هذا الموضوع:

K. J. Holsti, «The Problem of Change in International Relations Theory», Institute of International Relations, The University of British Columbia, Working Paper, No.26, December 1998

<http://kms1.isn.ethz.ch/serviceengine/Files/ISN/46511/ipublicationdocument_singledocument/364804fb-315b-4a2a-94dc-2881f968bc33/en/WP26.pdf>

[15] Quinn Mecham, « New methodological opportunities for political science re-seaerch », op.cit., p. 39.

[16] د. عبد الغفار رشاد القصيبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، الكتاب الثاني: الحراك السياسي وإدارة الصراع، الطبعة الثانية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006) ص 8.

[17] Daniel Brumberg, Democratization in the Arab World? THE TRAP OF LIBERALIZED AUTOOCRACY, Journal of democracy, Volume: 13, October 2002, pp 56-68

<http://www.journalofdemocracy.org/sites/default/files/Dan_Brumberg.pdf>

[18] Quinn Mecham, « New methodological opportunities for political science re-seaerch », op.cit., p. 39.

[19] يمكن أن نذكر من بين هذه العوائق التشكيك في عملية قياس الرأي العام، وانخفاض الوعي بأهمية الاستطلاعات؛ قلة العائد من الاستبيانات البريدية، عدم الإدلاء ببيانات صحيحة، محاولة التخلص من الباحث، كثرة ظهور فئة (اللارأي)؛ صعوبة تطبيق اختبارات الصدق لعدم وجود محكات خارجية للقياس وقلة أو ندرة الباحثين المؤهلين المدربين الأمناء لجمع البيانات :

Matthew Mendesohn and Jason Brent, Understanding Polling Methodology

<http://www.queensu.ca/cora/_files/mendlesohn_e.pdf>

وحول نفس الموضوع انظر :

د. عاطف عدلي العبد، الرأي العام وطرق قياسه (القاهرة: دار الفكر العربي، 2006) ص 48.

[20] لمزيد من التفاصيل حول موضوع قياس الرأي العام أنظر :

ماجد عثمان، قياس الرأي العام من النظرية إلى التطبيق (القاهرة: دار الشروق، 2011).

<http://baseera.com.eg/baseera/pub_book_pdf/Measurement%20of%20public%20opinion%20from%20theory%20to%20application.pdf>

[21] Quinn Mecham, « New methodological opportunities for political science re-seaerch », op.cit., p. 39.

[22] Lisa Blaydes, Who Votes in Authoritarian Elections and Why? Determinants of Voter Turnout in Contemporary Egypt, Department of Political Science, University of Cali-

fornia, Los Angeles, Prepared for delivery at the 2006 Annual Meeting of the American Political Science Association, August 31 - September 3 2006, Philadelphia PA

<<http://www.stanford.edu/~blaydes/Turnout.pdf>>

[23] Quinn Mecham, « New methodological opportunities for political science re-seaerch », op.cit., p. 39.

[24] لمزيد من المعلومات حول دور ما يُعرف بـ Web 2.0 في التحولات السياسية في المنطقة العربية أنظر :

Madeline Storck, « The Role of Social Media in Political Mobilisation : a Case Study of the January 2011 Egyptian Uprising, »

<www.culturaldiplomacy.org/.../The_Role_of_Social_Media_in_Political_Mobilisation_-_Madeline_Storck.pdf>

وانظر أيضاً حول ذات الموضوع :

Johanne Kübler, "Les révolutions arabes et le web 2.0 : Tunisie et Égypte

Revue Averroès, Numéro 4-5, Spécial "Printemps arabe", 201 1

وانظر أيضاً حول دور الإعلام الجديد في مقارعة الأنظمة المغلقة :

Philip N. Howard et al., "Opening Closed Regimes: What Was the Role of Social Media During the

Arab Spring?" Working Paper 2011.1, Project on Information Technology & Political Islam;

<http://dl.dropbox.com/u/12947477/publications/2011_Howard-Duffy-Freelon-Hussain-Mari-Mazaid_pITPI.pdf>

[25] Madeline Storck, The Role of Social Media in Political Mobilisation, a Case Study of the January 2011 Egyptian Uprising

<http://www.culturaldiplomacy.org/academy/content/pdf/participant-papers/2012-02-bifef/The_Role_of_Social_Media_in_Political_Mobilisation_-_Madeline_Storck.pdf>

[26] Aiden Duffy and al, Opening Closed Regimes, What Was the Role of Social Media During the Arab Spring ?

Philip N. Howard, University of Washington, Working Paper 2011.1

<http://pitpi.org/wp-content/uploads/2013/02/2011_Howard-Duffy-Freelon-Hus-sain-Mari-Mazaid_pITPI.pdf>

Ibid., [27]

[28] يعاني مفهوم المجتمع المدني كغيره من الظواهر الاجتماعية والسياسية من تضارب في المفاهيم ومن كثرة التعريفات؛ وقد حاول المفكرون القدامى تقديم تعريفات لهذه الظاهرة؛ فالمفكرين البريطانيين جون لوك وتوماس هوبز اعتبرا أن الدولة تنبثق من المجتمع المدني. بينما اعتبر موتسكيو وتوكفيل أن المجتمع المدني موجود جزئياً في المعارضة للدولة، كنوع من المراقبة على سلطة الدولة. أما الماركسيون وعلى رأسهم غرامشي فيضعون المجتمع المدني خارج بنيات الدولة؛ لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر:

Jason William Boose, « Democratization and Civil Society: Libya, Tunisia and the

Arab Spring, », International Journal of Social Science and Humanity, Vol 2, No. 4, July 2012

<<http://www.ijssh.org/papers/116-CH317.pdf>>

[29] Quinn Mecham, « New methodological opportunities for political science re-searcherch », op.cit., p. 39.

[30] Stefanos Vallianatos, "ARAB CIVIL SOCIETY AT THE CROSSROAD

OF DEMOCRATIZATION: THE ARAB SPRING IMPACT", Neighbourhood Policy papers, N10, Februray 2013

<[http://www.khas.edu.tr/cms/cies/dosyalar/files/NeighbourhoodPolicyPaper\(10\)\(2\).pdf](http://www.khas.edu.tr/cms/cies/dosyalar/files/NeighbourhoodPolicyPaper(10)(2).pdf)>

[31] يعتمد هذا الاتجاه على بعض الشواهد للتأكيد على رجاحة رأيه منها على سبيل المثال منح السعودية اللجوء السياسي للرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي؛ والضغط على الدولة العميقة في مصر لتوفير معاملة لائقة للرئيس المخلوع حسني مبارك. ودور الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الشمال الأطلسي في فرض حظر جوي على الطيران الحربي الليبي، وقصف المواقع العسكرية للكتائب الموالية للعقيد القذافي؛ وهو ما أدى إلى الإطاحة به ومن ثم تمكين المعارضة من الاستيلاء

على السلطة. تدخل مجلس التعاون الخليجي عن طريق قوات درع الجزيرة لمواجهة الاحتجاجات في البحرين. بالإضافة إلى وساطة مجلس التعاون الخليجي في الأزمة اليمنية وتوفير خروج آمن للرئيس السابق علي عبد الله صالح. من ناحية أخرى، هناك إجماع بين علماء العلاقات الدولية والمختصين في شؤون الشرق الأوسط أن المنظار الواقعي الذي مازال مهيمنا على الأطر التحليلية في هذا الحقل المعرفي لم يعد قادراً لوحده على فهم تعقيدات التحولات السياسية في منطقة الشرق الأوسط؛ وأن الباحثين في السنوات باتوا في حاجة إلى مناظير أخرى كالليبرالية بنسخها المتعددة وتحديداً البنائية وتركيزها على دور الأفكار والهوية، بالإضافة إلى تطور المعايير الإقليمية بما فيها تلك المتعلقة بالسيادة، العنف والتدخل الأجنبي :

Curtis Ryan, « New Opportunities for Political Science: IR Theory, » , May 3, 2012, p. 56. 57

<http://www.ssrc.org/publications/docs/POMEPS_Conf12_Book_Web.pdf>

[32]Ibid.,

[33] لمزيد من التفاصيل حول العلاقات العسكرية – المدنية في الدول العربية، ودور المؤسسة العسكرية في دول "الربيع العربي": أنظر:

Derek Lutterbeck, The Role of Armed Forces in the Arab Uprising

<http://www.um.edu.mt/_data/assets/pdf_file/0015/150405/Chapter_9_-_Derek_Lutterbeck.pdf>

وأنظر أيضاً:

Derek Lutterbeck, Arab Uprisings and Armed Forces Between Openness and Resistance,

The Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2011

<www.dcaf.ch/content/download/45661/678938/file>

[34] Silvia Colombo, « The GCC Countries and the Arab Spring. Between Outreach, Patronage and Repression, » Istituto Affari Internazionali, IAI WORKING PAPERS 12 | 09 – March 2012

<<http://www.iai.it/pdf/DocIAI/iaiw1209.pdf>>

[35] يعود الفضل في طرح نموذج "الدولة الربيعية" إلى الباحث الإيراني حسين مهداوي عام 1970 ؛ حيث حدّد مفهوم "الدولة الربيعية" باعتبارها تستمد جزءاً من ميزانيتها من "ربيع خارجي" والذي قد يكون (موارد طبيعية كالنفط والغاز، مساعدات خارجية،... الخ). والملفت فعلاً أن الطبيعة الربيعية

للدولة مرتبطة امبريقياً بحالات الدول المصدرة للبترول، ولكن يمكن أن تكون هناك مصادر أخرى للريع.

بعد ذلك، قام حازم ببلاوي ولوشياني في عام 1987 بتطوير هذا المفهوم؛ ومنذ ذلك الحين بات أحد المداخل المهمة في تفسير الديناميات السياسية للدول المصدرة للنفط. فالدولة الريعية وفقاً لهذا النموذج لا تحتاج إلى الرسوم والضرائب، أو قد تفرض ضرائب خفيفة. وتتمثل وظيفتها الرئيسية في توزيع عائدات الريع. وهذه الموارد تدخل في المسارات الداخلية وتؤثر في الاقتصاد الوطني حيث تنفقها الدولة محلياً؛ ومن ثم فالإنفاق هو الوظيفة الأساسية للدولة الريعية :

Mohammed Hachemaoui, « LA RENTE ENTRAVE-T-ELLE VRAIMENT LA DÉMOCRATIE ? »

Réexamen critique des théories de « l'État rentier » et de la « malédiction des ressources », Revue française de science politique, Presses de Sciences Po, 2012/2 - Vol. 62, page 209.

وانظر حول نفس الموضوع أيضاً :

Fatiha Talahite, « LA RENTE ET L'ÉTAT RENTIER RECOUVRENT-ILS TOUTE LA RÉALITÉ DE L'ALGÉRIE D'AUJOURD'HUI ? », Revue Tiers Monde, Armand Colin 2012/2 - n°210, pages 143 à 160.

[36] Glenn E. Robinson , « Oil States, Rentier States, and the Arab Spring, », The Project on Middle East Political Science, POMEPS Breifeings May 2, 2012, p. 53.

<http://www.ssrc.org/publications/docs/POMEPS_Conf12_Book_Web.pdf>

[37] يُعرّف حازم ببلاوي الريع في نظرية الدولة الريعية أو الدخل الخارجي (External Rent) بالمساعدات الخارجية التي تتضمن المساعدات السياسية والعسكرية، عائدات قناة السويس، وأنابيب النفط بالنسبة لدول العبور، وحتى تحويل أموال الموظفين المغتربين، لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر :

Fatiha Talahite, « LA RENTE ET L'ÉTAT RENTIER RECOUVRENT-ILS TOUTE LA RÉALITÉ DE L'ALGÉRIE D'AUJOURD'HUI ? », op.cit., p. 4.

[38] أنفقت السعودية والجزائر منذ 2011 مئات المليارات من الدولارات لتهدئة الجبهة الاجتماعية؛ من خلال الزيادة في مرتبات الموظفين، وضخها في مشاريع تنموية وخلق مناصب شغل لآلاف العاطلين عن العمل.

[39] Mohammed Hachemaoui, « LA RENTE ENTRAINE-T-ELLE VRAIMENT LA DÉMOCRATIE ? »

Réexamen critique des théories de « l'État rentier » et de la « malédiction des ressources », op.cit., p. 215.

[40] Loc.cit.,

[41] Ibid., p. 216.

[42] Ibid., p.219.

[43] Ibid., p.211.